نقد حالنا: هل نحن تحوير فانون!

سـهـاد ظـاهـر-نـاشـف*

كلّما تصفّحتُ كتاب فرانتس فانون، "المعذَّبون في الأرض"،[1] رأيتُ حالَنا نحن الفلسطينيّات/الفلسطينيّين[2] (ولن أقول: في الداخل -لأنّنا في الخارج كذلك-؛ ولن أقول: الـ48 -لأنّنا كذلك 67،[3] ولأنّ احتلالنا بدأ قبل عام 1948 ولا زال مستمرًّا حتّى اليوم واللحظة) كمعذَّبات/ين في الأرض. لكن نحن في مكان حوَّلنا فيه أنفسنا وَ/أو حُوِّلنا إلى معذِّبات/ين لأنفسنا، إلى جُناة بحقّ أنفسنا. غالبيّتنا نبكي حالنا وننتحب على احتلالنا وسلبنا أراضينا وبيوتنا، لكنّنا -في الوقت نفسه- شريكات/شركاء في تقوية كلّ المؤسّسات الإسرائيليّة التي تسبّبت -ولا زالت- بهدم بيوتنا وسلب أراضينا.[4] نحن نعيش في حالة من الازدواجيّة، لكنّها ليست ازدواجيّة جيمس سْكُوت،[5] التي ترمي إلى المقاومة؛ بل هي ازدواجيّة تُعزِّز من تبعيّتنا لمؤسّسات نرفضها لكنّنا نحن بأيدينا كذلك نحافظ على قيامها ونزيد من هيمنتها وقمعها لنا. قَبِلنا بدور الضحيّة، وبهذا قبلنا أيضًا بدور الجاني/ة،

---

[1] Fanon, F. (1963). *The Wretched of The Earth.*, New York: Grove Press

[2] ممّن بقوا في وطنهنّ/م بعد الإعلان الرسميّ عن قيام الدولة الصهيونيّة سنة 1948 ويخضعن/ون اليوم للهيمنة والسيادة الإسرائيليّة الكاملة.

[3] من الإستراتيجيّات التي قامت وتقوم بها إسرائيل، كجزء من مشروعها الاستعماريّ، التفريقُ بين الفلسطينيّات/ين عامّة، وذلك من خلال فصل الفضاء وبتر العلاقات بين الفلسطينيّين الذين احتُلّوا عام 1948 والفلسطينيّين الذين احتُلّوا عام 1967. الإشكاليّة هي أنّنا قبلنا بهذا الفصل ونعزّز سياسة إسرائيل "فرّقْ تَسُدْ" من خلال عدّة عمليّات –من بينها إطلاقنا على أنفسنا تسميات على غرار: عرب الـ48؛ عرب الداخل؛ أو داخل الخطّ الأخضر.

[4] فحتّى اليوم -وباسم القانون- تقوم إسرائيل بمصادرة الأراضي وبهدم بيوت تابعة لفلسطينيّات/ين.

[5] Scott, J.C. (1985). *Weapons of The Weak: Everyday Peasant Resistance.* Yale University Press.

وانخرطنا في العمل على التحرّر من خلال المؤسّسة التي نودّ التحرُّر منها. نقوم بتأسيس جمعيّات ومراكز تتواصل مع القامع لتتحرّر من قمعه!

للتوضيح سأقوم بتحليل الفعل السياسيّ-الاجتماعيّ لمراكز وجمعيّات فلسطينيّة تُجسِّد بوضوح أداءنا دور "الوسيط"/ة الذي يطرحه فانون، ويعبّر عن واقعنا الفُصاميّ. إذا تناولت -مثالاً توضيحيًّا- ما يسمَّى المراكز القانونيّة لحقوق "الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل"،[6] أرى أنّ توجّه هذه المراكز لإحقاق حقّ الفلسطينيّ/ة، من خلال أروقة المحاكم الإسرائيليّة، ما هو إلاّ خطوة من بين آلاف الخطوات التي نقوم بها كفلسطينيّات/ين محتلاّت/ين والتي تقوّي تلك المؤسّسات وتعزّز هيمنتها علينا. التوجّه إليها، واستخدام منظومة القوانين الإسرائيليّة، وخوض "التفاوض" مع المؤسّسة القضائيّة الإسرائيليّة، ما هي إلاّ اعتراف بهيمنة تلك المؤسّسة وهيمنة قوانينها. لسنا ننسى أنّ هذه المؤسّسة هي التي سَنّت كلّ القوانين المجحفة بحقّ الفلسطينيّ/ة؛ فإذًا، ما نقوم به هو تحرُّر من القانون من خلال القانون نفسه. فهل هذا ممكن؟ هل لدينا خَيارات أخرى؟ نعم ولا، وسأقوم بالتوضيح في ما يلي.

إنّ قبول إسرائيل واعترافها بهذه المراكز ما هما إلاّ دلالة على تيقُّنها من أنّ هذه المراكز تُعزِّز وتُقوّي كِيان المؤسّسة القضائيّة في إسرائيل، تعزّز وتقوّي هيمنة وسيادة القانون الإسرائيليّ على حياتنا. وفي رأيي، إنّ تجوّل مَن يعملن ويعملون في هذه المراكز داخل أروقة المحاكم الإسرائيليّة، مماثل تمامًا لتجوّل "الأعضاء العرب" في أروقة الكنيست.[7] ولسنا ننسى أنّنا أصبحنا

---

[6] كلّ جمعيّة فلسطينيّة تُؤسَّس في مناطق الهيمنة الإسرائيليّة الكاملة، بهدف العمل الاجتماعيّ والجماهيريّ، على مؤسّسيها الحصول على التصريح القانونيّ، وإلاّ فعملها غير قانونيّ ويُعاقب كلّ مُخالِف/ة للقانون، وذلك ابتغاء فرض سيادة القانون. هنالك الكثير من الجمعيّات تسمّي نفسها عربيّة، لا فلسطينيّة، وفي رأيي إنّ هذا نوع من تذويت إلغائنا هُويّتنا وأنفسنا بأنفسنا. فبالنسبة للإسرائيليّ/ة، الكلمة "عربيّة" تعتبر "ألطف" من الكلمة "فلسطينيّة" أو تُشعِره/ا أقلّ بتهديد كيانه/ا.

[7] لنلاحظ ثانيةً أنّ التسمية المستخدَمة هي "الأعضاء العرب"، لا "الأعضاء الفلسطينيّون". أتوقع أنّه لو أطلق حزبٌ ما على نفسه صفة "فلسطينيّ"، لرفضت إسرائيل خوضه الانتخابات أصلاً؛ وتلك دلالة أخرى على سياسة التسميات التي ترمي إلى إلغاء فلسطينيّتنا. والسؤال الذي ينبغي طرحه هو: لِمَ نقبل بذلك؟ لِمَ لا نرفض المؤسّسة إذا رفضتنا هي كما نحن -فلسطينيّات؟

عضوات أيضًا، فرحات بهذا "الإنجاز العظيم".[8] ما هذه إلاّ من سخريات القدر. وما يزيد من سخرية القدر منّا هو أنّ بعض الناشطات النسويّات اعتبرن دخول امرأة فلسطينيّة للكنيست الإسرائيليّة، "إنجازًا للحركة الوطنيّة والحركة النسويّة". إنّ هذا الابتهاج هو حلقة ضمن منظومة جَلْد الذات التي تمارسها بعض النسويّات الفلسطينيّات، على نحوٍ واعٍ أو غير واعٍ. لكن دخول امرأة فلسطينيّة (وَ/أو رجل فلسطينيّ) للكنيست هو -في رأيي- فعلٌ يساعد هذه المؤسّسة على البقاء وعلى الاستمرار في فعل ما تفعله بنا من قمع وإقصاء.

كيف لنا أن نفصل بين الوطنيّ والنسويّ؟[9] في اعتقادي، إنّ مَن تَقبل سلطة مَن احتلّها من خلال اندماجها في مؤسّساته لن تتحرّر أبدًا من أيّ نوع من القمع، حتّى من قمع ذاتها لذاتها. ممّا أصابني بالصدمة من أنفسنا أنّه جرى ما جرى ولا زال يجري ما يجري من مجازر في غزّة، وثمّة أحزاب فلسطينيّة (تُعرّف نفسها بأنّها عربيّة) تغضب وتثور لأنّ الكنيست ترفض دخول هذه الأحزاب إليها.[10] لقد توقّعتُ أن تفرح هذه الأحزاب قائلةً: رفْضهم لنا هو إنجازنا الوطنيّ؛ إذا رُفضنا فهذا يدلّ على نزاهتنا الوطنيّة. لكنّي فوجئت برؤية شراييهم ستنفجر رفضًا للرفض. وما دلّ على عمق مأساتنا هو أنّ أحدهم رفع صورة دامية لأب يبكي على ابنته التي استُشهدت بين يديه في غزّة، ليدخل هو إلى المؤسّسة المسؤولة عمّا حدث، ليدخل ويعزّز كِيان مؤسّسة هي التي صرّحت وصادقت على قتلِ مَن قُتلن /قتلوا. هل الخروج بعد غناء "هاتكفا" من قاعة الكنيست هو فعْل

[8] تعاملت غالبيّة الجمعيّات الفلسطينيّة الناشطة داخل نطاق الهيمنة الإسرائيليّة، مع نجاح حنين زعبي (مندوبة حزب "التجمّع") بدخول الكنيست على أنّه "نجاح عظيم"، وعلى أنّه "إنجاز وطنيّ"!

[9] Wilson, T.J. (1996). Feminism and institutionalized racism: Inclusion and exclusion at an Australian feminist refuge. *Feminist review*, No. 52, 1-26.

[10] قامت لجنة الانتخابات في الكنيست بشطب الحزبين "العربيّين"، التجمّع الوطنيّ الديمقراطي والقائمة العربيّة الموحّدة، من قائمة الأحزاب التي يحقّ لها خوض انتخابات الكنيست. توجّه هذان الحزبان إلى القضاء، والمحكمة الإسرائيليّة أثبتت "براءتهما من التهم الموجَّهة ضدّهما"، وخاضت الانتخابات الأخيرة التي جرت عام 2009.

التحرّر؟[11] فعْل التحرُّر يتأتّى من عدم الدخول إلى هذه المؤسّسة، من الفرح لرفضها إيّانا، من عدم المشاركة في انتخابها أصلاً.

ثمّة دلالة أخرى على مشاركتنا في إقصائنا، وفي زيادة قمعنا وفي مشاركتنا بتقوية مَن يقمعنا، تتمثّل في فعْل بعض الجمعيّات النسويّة. كثيرا ما أسأل نفسي (أو عقلي -إن صحّ التعبير): لماذا على الرغم من تطوُّر وازدياد الفعل النسويّ الفلسطينيّ، لا زالت حالات القمع (بل قتل النساء) تزداد؟[12] ليس ثمّة إجابة واحدة. فبالإضافة إلى قيام المستعمِر الإسرائيليّ بتفكيك المجتمع الفلسطينيّ (وهذا -في حدّ ذاته- موضوع واسع لا أجد هنا حيّزًا يتّسع للخوض فيه وتحليله)، فإنّ بعض الجمعيّات والمراكز النسويّة الناشطة لم تنجح –وقد يكون مَرَدُّ ذلك إلى عدم قدرتها أو إلى عدم رغبتها- في التحرّر من هيمنة المؤسّسات الإسرائيليّة التي تعمل بآليّات وتقنيّات تزيد من تفكيك وهدم مجتمعنا بغية إضعافه. توقّعات هذه الجمعيّات أنّ المؤسّسات الإسرائيليّة، كالشرطة –مثلاً-، ستقوم بحلّ إشكاليّاتنا المجتمعيّة، هي توقُّعاتٌ ليست واقعيّة، بل هي ذات نتائج عكسيّة. ففي جلسة عُقدت في الكنيست (الكنيست -مرّة أخرى!)، اجتمع فيها ممثّلات وممثّلون عن مؤسّسات مختلفة "تعالج" قضايا قتل النساء (في المجتمع الفلسطينيّ المحتلّ، الخاضع للهيمنة الإسرائيليّة الكاملة)، حضر شرطيٌّ إسرائيليّ، وممثّلةٌ جمعيّة تعمل في مكافحة العنف الموجَّه ضدّ النساء، ونائبةٌ كنيست فلسطينيّةٌ من حزب العمل الصهيونيّ (تناقض مأساويّ)، وعاملةٌ اجتماعيّة وأخريات/آخرين، قالت ممثّلة الجمعيّة: ..."أعتقد أنّه على العاملين في التربية، وفي الرفاه الاجتماعيّ، وفي الشرطة والقانون، أن يتعاضدوا. نحن كممثّلات النساء، وكنساء ناشطات في مجتمعنا، مستعدّات لكلّ شيء: أن نساعد في الإرشاد،

[11] في الجلسة الافتتاحيّة للكنيست المنتخَبة مؤخَّرًا، عام 2009، عُزف النشيد الوطنيّ الصهيونيّ (ما يُعرَف بالعبريّة بـ "هاتكفا" –وهو ما ترجمتُهُ إلى العربيّة: "الأمل") كجزء من طقوس الافتتاح. وقد غادر بعض الأعضاء "العرب" قاعة الكنيست كفعل رفض للمشارَكة في أداء هذا النشيد.

[12] بودّي لفت الانتباه إلى أنّه بعد إجراء دراسة بحثيّة شاملة، قمنا بها أنا والدكتورة نادرة شلهوب-كيفوركيان (2007-2008)، تبيّن أنّه على مرّ السنوات الثماني الأخيرة، ازداد الفعل النسويّ الفلسطينيّ، ومعه لم يزددْ قمعُ النساء فحسب، بل ازداد كذلك قتل النساء. ففي العام 2004 قُتلت 5 نساء فلسطينيّات؛ وفي العام 2005 قُتلت 8 نساء؛ وفي العام 2006 قُتلت 9؛ وفي العام 2007 قُتلت 10.

وحتّى أن نكون في الواجهة ونحاول تغيير الوضع"...[13] هذه جملة كان لها أن تكون منطقيّة لو قيلت في سياق مختلف عن سياقنا. هل من المنطقيّ أن تطلب المحتلّة ممّن يحتلّها تقديم المساعدة لها في حلّ إشكاليّاتها المجتمعيّة؟ طبعًا كلّنا نتّفق أنّ الإجابة هي بالنفي. هل لدى هذه المحتلّة إمكانيّات أخرى؟ هنا سنختلف حول الإجابة، لكنّي أومن أنّه في مقدورنا البحث عنها وإيجادها في النهاية، وهنالك ناشطات فلسطينيّات يحاولن فعلاً القيام بذلك. أودّ هنا أن أُورِدَ حادثة تشير إلى تعامل الشرطة الإسرائيليّة الفوقيّ الاستشراقيّ والمستغِلّ مع الفتيات اللاتي يلجأن إليها لطلب المساعدة: الشاهدة الوحيدة في قضيّة مقتل حمدة أبو غانم (في الرملة)،[14] اختفت بعد إدلائها بشهادتها،[15] وكان الشرطيّ المحقّق قد وعدها أن يستصدر أمرًا يمنع نشْرَ أقوالها، وذلك لتخوّفها من أن تُقتل. فوجئنا إذ وجدنا شهادتها كاملة منشورة على موقع جريدة "هآرتس" الإسرائيليّة في الإنترنت. إذًا يجري استخدام الفتيات لأداء دور الشرطة وتقوية كِيانها دون ضمان حمايتهنّ. هذه الشرطة، وهذا القانون، وهذا الكنيست الذي يفرح كثيرون منّا لدخوله، وهذه الحكومة التي نستعمل قوانينها (وهي التي أقصتْ حيَّ الجواريش في الرملة، وحيَّ المحطّة في مدينة اللدّ، وقلقيلية وطولكرم)، هذه المؤسّسات هي التي بَنَت الجدارَ الذي يفصل بين حيّ الجواريش وجيرانه اليهود. هذه المؤسّسات هي التي تمنع دخول وسائل النقل العامّة إلى هذا الحيّ (كما تدخل إلى كلّ حيّ في المدينة). هي مَن يحكم على مَن قتلَ أخته بأنّه مُشترك في الجريمة وليس مجرمًا، حتّى حين تصرخ أمّه كاشفةً عن أنّه هو مَن قتَلَ ابنتها.[16] طلَبُ هذه الجمعيّات النسويّة شراكة المؤسّسة الإسرائيليّة في حماية وإنقاذ النساء من العنف والقتل بيد الرجل، هذا الطلب ما هو إلاّ تعبير آخر عن أيديولوجيا الرجل الأبيض الذي سينقذ المرأة

[13] تلك هي جلسة "لجنة تطوير مكانة المرأة" التي عُقِدت في 30.09.2003، الساعة 10:30 في الكنيست.

[14] حمدة أبو غانم هي الفتاة الثامنة ضمن سلسلة قتل النساء في المدينة الفلسطينيّة المحتلّة، الرملة، خلال ستّ سنوات. قُتلت في كانون الثاني عام 2007.

[15] ومن شبه المؤكّد أنّها قُتِلت بسبب الشهادة التي أدْلت بها.

[16] شهدتْ إمامة أبو غانم (أمّ المغدورة حمدة أبو غانم) ضدّ ابنها في المحكمة، وقالت صارخةً إنّه هو مَن قتَلها. وعلى الرغم من كلّ الشهادات ضدّه، لم تجرِ إدانته على أنّه قاتل، بل أُدينَ على أنّه شريك القاتل أو مُعِينُه.

من رجلها الأسود. هذه علاقة استعماريّة بحتة. قد تكون ثمّة دراية بما يحصل، لكن عدم القدرة على الانفصال عن هذه المؤسّسات يذكّرني بما قاله ألبرت ميمي في كتابه "المستعمِر والمستَعمَر": "العلاقة الاستعماريّة تحصر المحتلّ ومَن يقع تحت احتلاله وسيطرته بتعلُّق كلّ منهما بالآخَر تعلُّقًا لا انفصامَ فيه".[17]

من بين المساعَدات التي تقدّمها بعض الجمعيّات التي تعمل في مكافحة العنف ضدّ المرأة إقامةُ ملاجئ تؤوي النساءَ والفتيات. هؤلاء النساء (وأخصّ بالذكر هنا حالة النساء والفتيات من حيّ الجواريش في مدينة الرملة) أقصاهنّ الذكورُ الذين في مجتمعهنّ؛ أقصَتْهنّ المؤسّسةُ الإسرائيليّةُ بكونهنّ مِن حيٍّ أُقصِيَ عن سائر أحياء مدينة الرملة؛ أُقصِينَ بفعل كونهنّ جزءًا من الأقلّيّة الفلسطينيّة المحتلّة؛ وبعد كلّ هذا وذاك، تأتي المؤسّسة النسويّة لإقصائهنّ مرّة رابعة. كلّ فعْل إقصاء يزيد مِن تعرُّض هؤلاء الإناث لاحتمال ملاقاة حتفهنّ (وهذه مقولة لجورجيو أغامبين).[18] الإقصاء المُحتوَى (الملجأ يُقصيهنّ عن حيّهنّ، لكن تحتويهنّ المؤسّسةُ والفضاءُ الإسرائيليّان) هو أخطر إقصاء، وليس من المثير للعجب أنّ غالبيّة الفتيات يفضّلن -في نهاية المطاف- الرجوع إلى بيوتهنّ. شراكة هذه الجمعيّات النسويّة مع المؤسّسة والأيديولوجيا الإسرائيليّتين تجعل إقصاء النساء والفتيات المعنَّفات يتنامى، وتزيد من هيمنة الرجل الأبيض المستعمِر على الرجل والمرأة الفلسطينيّين -وهذا هو حالنا؛ فنحن أقلّيّة فلسطينيّة محتلّة، يجري إقصاؤنا (من خلال التمييز العنصريّ المتواصل ضدّنا) واحتواؤنا (من خلال إشراكنا في المؤسّسة وإخضاعنا للقانون وسيادة المؤسّسة) في آنٍ واحد. هذا هو أخطر إقصاء؛ إذ لو أُقصِينا كلّيًّا دون أن نُحتوَى، فلربّما كان هذا أفضل بكثير. وسؤالي هو: لِمَ لا نقوم بإقصاء أنفسنا من خلال إمكانيّات التحرّر من الأدوات التي تُستعمل لإقصائنا؟ يمكن لهذا

[17] Memmi, A. (1991). *The Colonizer and The Colonized.* Boston, Massachusetts: Beacon Press.
[18] Agamben, G. (1998). *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life* (Daniel Heller-Roasen, Trans.). Stanford: Stanford University Press.

أن يكون، على سبيل المثال، من خلال المقاطعة وعدم المشاركة في الانتخابات ودخول الكنيست. قد لا يكون في مستطاعنا التحرُّر كلّـيًّا، بَيْدَ أنّه ثمّة إمكانيّات ومَواضع يمكننا أن نفعل ذلك فيها.

الخلاصة التي أودّ الوصول لها هي ما قاله ألبرت ميمي: "منتخَبو جمهور الواقعين تحت الاحتلال يُنتخَبون ليكونوا مشاركين ومتعاونين مع المحتلّ، كي يقوموا بتنفيذ تعليمات اتُّخِذت في موضع آخر".

لذا، وهذا ما يشار إليه في الكتابات والنظريّات النسويّة، إذا أردنا التحرُّر من القمع والذكوريّة في مجتمعنا، فمن المؤكَّد أنّ ذلك لن يكون ولن يتحقّق عَبْرَ منابر المستعمِر، ولا عَبْرَ وسائله؛ ومن ثَمّ ربّما علينا إيجاد الفضاء الملائم والوسائل التي تتّفق مع واقعنا، ومع موقعنا من واقع استعماريّ معقَّد كهذا.

* سـهـاد ظـاهـر-نـاشـف طالبة الدراسات العليا في قسم العمل الإجتماعي في الجامعة العبريّة في القدس.